جمال عبد الرحيم في « الشهرال »:

النقابة تتعرض لأشد حملة في تاريخها وقتل الصحافة الورقية مقصود

# هشام پونس في لقاء ساخن مع كتاب ومحرري «الشهراك»؛

# من يدعون القرب من الدولة يهدرون معناها



## النقابة أصبحت سلما لتولى المناصب والقيد شهد جرائم يجب أن يحاسب مرتكبوها

## من يدعى أنه مرشح الدولة يبتزنا لكى ينجح وأدعو الجمعية العمومية إلى رفض الميزانية

في المشهد ، الأربعاء الماضي، هشام يونس عضو مجلس النقابة والمرشح في انتخابات التجديد النصفي التي تجري ١٧ مارس الجارى ، تم اللقاء بحضور عدد من كتاب الصحيفة وعشرات من

وبدأ هشام يونس بالقول: «سئلت أنا ومحمود كامل لماذا تخوضون الانتخابات؟ وأجبت أنه لم تكن مناك محاصصة في النقابة وإنما مجموعة أرادت من الجميع أن يسيروا في ركابهم أو أن يتم تِشويههم ، الوضع باختصار شُديد أن الزملاء أصبحوا يترشحون فى النقابة باعتبارها مجرد سلم للحصول على مناصب».

وفتح هشام النار على تساهل

لجنة آلقيد في النقابة قائلا: «بدون حساسية تجاه منافس، فإن موضوع القيد ارتكبت فيه جرائم ومخالفات يعرفها الجميع ويجب أن يحاسب مرتكبوها عليها قدمت مذكرتين مطالبتين بتطبيق القانون ورفضتهما أغلبية المجلس. الأولى تطالب بإحالة رئيس تحرير للتحقيق لأنه قدم أرشيفا لزوجته منقولا من bbc والعربية نت والجزيرة نت ، وأعضاء المجلس تحدثون عن نقابة قوية وافقوا ، ورفض محمود كامل وجمال عبدالرحيم وعمرو بدر، وأنا هنا أتحدث عن حالات حدثت عندما كنت عضوا بلجنة القيد، وبسبب عضويتي في اللجنة أوقفوا عقد لجنة تحت التمرين ، فقد كانت لى تجربة معها في ٢٠١٣ وكنت أحصل إجازة من الأهرام وأطلب تسليمي أرشيف المتقدمين قبلها بشهر لفرزه كاملا واستخراج المنقول منه وكتابة تقرير عن كلّ متقدم وحينما يأتى المتقدم كنا نعرف عنه كل شيء بما ذلك مؤهله الدراسى وسنة تخرجه وسنوات عمله ، أما الآن فيدخل المتقدم ويتم توزيع الابتسامات والتحيات، ويصبح كل شيء تمام وينصرف ، ويقبل من تتم التوصية عليه ومن تدخل من أجله أناس، هذا هو الحال القميء .. اناس دخلوا بدون أرشيف وهتباك من دفعوا أموالا والجميع يعرف ، قلنًا هذا الكلاّم. هذه اللَّجنة التي لايجيد واحد فيها

التقي

اللغة الإنجليزية قامت بتأجيل متقدمين من رويترز والأسوشيتد برس والوكالة الفرنسية ، وفي اللجنة الأخيرة أجلوا صحفية تجيد ٣ لغات

وتناول هشام يونس تقسيم المرشحين بين مؤيدين ومعارضين فقال: "من يقولون أنهم مقربون من الدولة يهدرون معنى الدولة ولا يحترمونها ، فقد ظللت لأربع سنوات أحاول دون جدوى الحصول على تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن النقابة ، وحين رفضت الميزانية في أول سنة خلال هذه الدورة تسببت في أن ترفض الميزانية لأول مرة طوال ٨٠ عاما ، وقانون النقابة الذى وقعه الرئيس عبدالناصر في ١٨ سبتمبر عام ١٩٧٠ ، كأن رومانسيا ، فالمشرع لم یکن پتصور ارتکاب مخالفات مألية تبرر رفض الميزانية، فلم يضع أى حالة يمكن فيها رفضها. فأصبحت مسألة معنوية وفضحا لمن ارتكبوا المخالفات فقط، ومن الوضع العبثي أن يتم الحاق أي أحد بآلنقابة'

وأضاف يونس "من يتحدثون عن القرب من الدولة جاءوا في أول اجتماع حين قدمت أنا والأساتذة محمود كامل ومحمد سعد ومحمد خراجة فتوى قسم الفتوى والتشريع بمجلس الدولة (التي لاتجيز الجمع بين المناصب) وقالوا أن هذه الفتوى لاتخصنا وكأن من

محمد الجارحى المرشح

لعضوية مجلس نقابة

الصحفيين الأربعاء الماضى

بعشرات من كتاب ومحرري المشهد، خلال

زيارته للصحيفة. ويحظى الجارحي بحماس

كبير من الزملاء الذين يدهشهم تصميمه

وقدرته على الإنجاز والذي اتضح في تبنيه

وقال الجارحي في بداية اللقاء إنه «رغم

الاختلافات إلا أن بيننا مشتركات يمكن البناء

عليها ، وهي ضرورة الحفاظ على المهنة، ففي

وقت أزمة القانون ٩٣ كان النقيب الأستاذ

إبراهيم نافع والسكرتير العام الأستاذ على

هاشم محسوبان على الدولة ، ومع ذلك خاضا

معركة ضد القانون انتصارا لرغبة الجمعية

وأوضح محمد الجارحي أن «مجلس النقابة

الحالى بما فيه النقيب كان يمتلك نفوذا

سیاسیا أکثر من أی مجلس آخر سواء عبر

أعضائه في البرلمان أو في رئاسات التحرير

وكان بإمكانه أن يغير أشياء كثيرة ، لكن كانت

هناك رغبة في إسكاتنا وإشغالنا بمشاكلنا

وتغييب المهنة مما أدى لانهيار توزيع الصحف،

خدمات أم دفاع عن الحريات المهنية ، قال الجارحي «إن الأصح هو توزيع الأدوار لتقوم

فأصبح حال المهنة لا يخفى على أحد». وإجابة على تساؤل هل النقابة نقابة

لمشروع مستشفى ٢٥ يناير.

الفساد مهما كان مستوى الفاسد وسمح بنشره؟ وأدعوهم إلى الالتزام بآليات ومواثيق وقوانين هذه الدولة . فقد كنا نصلى ركعتين قضاء حاجة حتى يجتمع المجلس لأن أعضاء المجلس قايضوا على النقابة بمناصب، والمصيبة أنهم يحصلون على المناصب ويقولون هل من مزيد؟" وأشار هشام يونس أن "السفيرة مشيرة خطأب رئيسة المجلس القومى لحقوق الإنسان دعتنا ٤ أو ٥ مرات خلال السنة الأخيرة (أنا والأساتذة خالد البلشي وعمرو بدر ومحمود كامل ومحمد سعد عبدالحفيظ والدكتور

بعضها سيادي، وتحدثنا عن الأمن

القومي، هذه دولة أيضا .. هذه

بوساطة وبمن وأحيانا تكون كرشاوى أو تخالف

القانون ، الخدمة يجب أن يكون لها نظام

بحيث يحصل عليها الصحفى بموجب كارنيه

النقابة ودون تدخل من أحد ، وليس من خلال

عمرو الشوبكي والدكتورة أماني الطويل وسمير عمر) لنتناقش حول مشاكل الصحافة بما فيها مشاكل المؤسسات والصحف الخاصة ، وطلبوا أن نتحدث دون الفاسدين القدامي بشكل واضح. قيود في حضور أناس من أجهزة

ضعف مرتبه ، لأن المكافآت ليست للجميع ، بل توزع على مجموعة حاكمة منها الموظفون ، وبعض أصدرها ليسوا مستشارين أجلاء هؤلاء يحصلون على دخول أعلى في مجلس الدولة ، وداسوا عليها من رؤساء التحرير ، والسبب أن من أجل مصالحهم ، فهل المطلوب المجلس ليس موجودا ، وهناك أنّ نصمت ونمشى معهم في الركاب أعضاء مجلس كان ظهورهم في لنحسب من المقربين للدولة؟ بينما النقابة يعتبر حدثا ، تخيلُ أن رئيس الجمهورية يتحدث عن أحدهم لم يدخل النقابة سوى ٦ أنه ضد الفساد وأن لا أحد فوق مرات خلال العامين الماضيين القانون وهناك وزير ومحافظ تمت واستطرد قائلا: "النقابة لم إحالتهم للقضاء . آتنى برئيس تطلب شيئاً في الإسكان ولا في تحرير عرض عليه موضوع عن النقل ، ولا يصح أن يقايضنا أحد

، معنى ذلك أنه يحصل على رشوة ليست من حقنا، مع أن حقنا أكثر من هذا ، وهذا المبلغ الضئيل بالنسبة لزيادات الدخول لا يعد شيئا، فالرئيس نفسه أكد أن من يقل دخله عن ١٠ آلاف جنيه لايستطيع أن يعيش به. الناس لا يفهمون معنى الدولة ولا يحترمونها ويتحدث عن أنه مرشح الدولة لكي ينجح . وهذه الجمعية العمومية فرصة للحساب وقد طلبت الكلمة ورفض الأستاذ ضياء رشوان قائلا أنه لن يعطى الكلمة لأى مرشح ، وأحملكم الأمانة لرفض هذه الميزانية ، وأشرح للجمعية قبل

الدولة العاقلة الرشيدة تعرف كل

شيء، واختارت مجموعة أرادت

سماّع ما لديهم من وجهات نظر

حقيقية وليس من يصفق أو يطبل ، ونحن في النهاية لا مصلحة لنا

فى أن نقول كلاما كاذبا أو نزيف

وأضاف يونس: "لن أقول أنا

استطيع أن أفعل ولكن حاسبوني

عما فعلت، فالميزانية التي بها

ألف جنيه سنويا غير مرتباتهم، ولا

يوقعون مجرد حضور وانصراف

فالمرتبات وما في حكمها سبعة

ملايين ونصفا ، والمرتبات وحدها

٤ ملايين و٢٠٠ ألف جنيه، نفهم من ذلك أن البعض يحصل على

موظفون يحصل بعضهم على

انعقادها أسبابي وادعوها إلى اتخاذ إجراء". وختم بالقول إن أسوأ شيء هو تطلع الفاسدين الجدد إلى نموذج

- التركيز الأساسي يجب أن ينصب على إحياء النقابة والمهنة ثم تأتى بعد ذلك الخدمات
- المجلس الحالى ضرب بقانون النقابة عرض الحائط وخالف النص على ضرورة اجتماع مجلس النقابة شهريا

### البيئة التشريعية للنقابة منهارة ونحتاج قانون تداول المعلومات وتضعيل نص الدستور بإلغاء الحبس في قضايا النشر

على عقد اجتماع شهرى على الأقل ، وحينما لاينعقد

يعنى هذا عدم احترام لقانون نقابة الصحفيين، وإذا لم

أحترم قانوني الخاص ، كيف يحترمنا الآخرون؟ فَّنقيب

الصحفيين أو السكرتير العام لايستطيع أن يسير في

طريق بسرعة ١٢١ كيلومترا احتراما لقانون المرور

وعقوبة عدم احترام قانون النقابة الإحالة للتأديب

ووضع نقابة الصحفيين في الفترة الماضية أصبح لا

- البيئة التشريعية للنقابة، وهي أساس عملها

منهارة . قانون حرية تداول المعلومات ، فهناك نص

فى دستور ٢٠١٤ يلزم الدولة بسرعة إصداره ، وحتى

إن قال أحد أنه لا يخصنا وإنما يخص المواطن ، نحن

أريده دفاعا عن المواطن ومن أجل زملائنا الذين

يقومون بعملهم في الشارع ، وهو قانون مهم جدا لنا وللمواطن. أيضا القانون ١٨٠ لسنة ٢٠١٨ يوجد نص به

يلزم المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام بوضع لاتنحة لأجور

الصّحفيين في كافة المؤسسات الصحفية ، ثالثا هناك

نص صريح في الدستور يلغى الحبس في كافة قضايا

النشر عدا جرائم التحريض على العنف والتمييز بين

المواطنين والطعن في الأعراض وقاتلنا من أجل أن يكون

موجودا بالدستور . هذا النص يحتاج قانونا لكي يتم

تفعيله الصياغة والعبارات .. لدينا في قانون العقوبات

أكثر من ٧٠ مادة لا تزال تحبس الصحفيين ، إذن لكي

أفعل النص الدستورى يجب إزالة هذه النصوص من

قانون العقوبات . رابعا : قانون النقابة ايضا وهو قانون

جيد وضع في عهد نقيب النقباء كامل زهيري وصلاح

الدين حافظ وبه مكتسبات ، ولكن يدنا مرتعشة ً

نخشى أن نعدل القانون فتضاف البه مواد كما حدث

في القانون ١٨٠ ، هذا قانون نقابتنا ينبغي أن يعدل ولا

بد أن نقاتل لتعديله لأن فيه نصوصا تقادمت تتحدث

عن وزارة الإرشاد ، وحل ممثل من مجلس الدولة محل

«سأتحدث في نقاط موجزة:



جمال عبدالرحيم أن نقابة الصحفيين تعيش وضعا مزريا وتتعرض لأشد حملة فى تاريخها منذ إنشائها عام ١٩٤١ مؤكدا أن هذا يستلزم روحا جديدة وحضورا للجمعية العمومية للنقابة ، وذلك في زيارة للمشهد، الأربعاء الماضي التقى فيها عددا من كتاب الصحيفة وعشرات من

وقال عبدالرحيم الذي شغل في السابق منصب وكيل النقابة وسكرتيرها العام ورئاسة عدة لجان بها ، إن فيها ، فأنا اللحظ منذ بداية الترشيحات الحديث الذى يركز على الخدمات ، وأنا من البداية أقول أن النقابة مهنة في المقام الأول ، ثم تأتى بعدها الخدمات وأضيف أن الخدمات يحصل عليها المجلس القوى فيجب أن يكون تركيزنا الأساسى على النقابة والمهنة وأضاف جمال عبدالرحيم : «أنا موجود في النقابة من ۲۰۰۷ وحتى ۲۰۲۱ وتشرفت أن أكون سكرتير عام النقابة ووكيل النقابة ووكيل النقابة للتسويات ورئيس لجان التشريعات والنشاط والتدريب وعضوا في لجنة القيد. حفظت كل شيء في النقابة حتى كمقر ، وفيما يتعلق بالمشاكل الخارجية مع الصحف تدخلت فيها ، ولم تكن هناك صحيفة بها مشكلة إلا وعرفتها ، وأصبحت ملما بكل مشاكل المهنة وكل مشاكل النقابة ، نحن لسنا نقابة عمالية حتى يكون كل تركيزنا على الخدمات رغم أهميتها الشديدة وإنما نقابة مهنية بحكم الدستور ومن ير وضع النقابة الحالى يفضل أن ينام جائعا ولا يمس أحد كرامته أو يهينه.

وأوضح عبدالرحيم قائلا: « نحن نتعرض لأشد حملة في تاريخ النقابة منذ إنشائها وحتى الآن ماحدث الفترة آلماضية في النقابة غير مقبول بالمرة، فلم يحدث أبدا أن عقد مجلس النقابة ٥ اجتماعات أو ٦ أجتماعات في سنتين ، ولم يحدث أن مر أكثر من ٢٠

فعدنا لقانون النقابة وأصبح كل مانفعله في التحقيق وتناول جمال عبدالرحيم مسألة نزع التصويت من أصحاب المعاشات بما يمثلون من مخزن خبرة ، والقيد الذي يحتاج لهيئة استشارية من شيوخ المهنة على شاكلة

الأستاذ محمد العزبى لتولى هذا الأمر الفنى بحيث تحدد هذه الهيئة صلاحية المنضمين الجدد على أن يكون دور لجنة القيد الحالية إداريا ، فطالما هناك انتخابات تكون هناك مجاملات في القيد إذا ظل على وأضاف عبدالرحيم: «عدد أعضاء المجلس أيضا لابد

أن يزيد ، ففى اول جمعية عمومية للصحفيين عقدت فى ديسمبر ١٩٤١ كان عددها ١٢٠ صحفيا حضر منها ١١٠ أعضاء لاختيار مجلس من ١٢ عضوا ونقيبا ، فهل يعقل أن ١٢ ونقيبا يخدمون على ١٢٠ صحفيا ونفس العدد يخدم على ١٢ ألف صحفى ، لابد من زيادة عدد أعضاء المجلس على أن يضم ٢ من المعاشات ليتحدثوا باسمهم ، واستحداث لجان جديدة.

الجزئية الأخيرة التى تحدث فيها جمال عبدالرحيم خاصة بالمهنة ، فقال «تركت الصحافة الورقية وعمرهاً أكثر من ٢٠٠ سنة تركوها تنهار بشكل مقصود والسبب عدم وجود هامش حرية ، هل يعقل أن يكون مانشيت الصحف موحدا ، وليس صحيحا أن ثورة الاتصالات ومواقع التواصل هي السبب ، فهناك صحيفة تصدر في جزّر القمر توزع ٣٠٠ ألف نسخة في دولة تعدادها ، وفي ٢٠١٢ سألت الأستاذ محمد ين هيكل عن مستقبل الصحافة الورقية ، فقال على الصحافة الورقية إذا أرادت أن تستمر ، أن تصل إلى ماوراء الكاميرا ، ومعنى العبارة مفهوم هو البحث فيما وراء الخبر . لابد من الابتكار في الصحافة الورقية وعدم تركها تموت ، هل معقول أن نغلق المساء التي تصدر منذ عام ١٩٥٦ ، إصدار الصحف في الدستور بالإخطار بينما القانون يتحدث عن إلزام من يؤسس صحيفة يومية بدفع ٦ ملايين جنيه ، هل هذا معقول؟ لابد أن نحافظ على المهنة والنقابة لأن الوضع صعب

وأوضح وكيل النقابة السابق أن مشروع العلاج يحتاج إلى تطوير ، لعدم إحراج الزملاء ومفاجأتهم بإلغاء الأطباء التعاقد مع النقابة؟ وتعيين جهاز إداري مستقل للنقابة ومدير إداري يقوم بدوره الصحيح دون أن ينشغل بمهام أخرى لاعلاقة لها بدوره. كما أكد ضرورة وجود توازن في المجلس ، «فليس معقولا أن يتم تهميش واستبعاد أربعة من أعضاء المجلس على مدى س كما أن المؤسسات الصحفية القومية مملوكة للدولة وليس للحكومة ولا يصح وقف التعيين بها لمجرد أن رئيس الوزراء أصدر قرارا بوقف التعيينات في الجهاز

وأبدى جمال عبدالرحيم استياءه من «التفريق بين المرشحين على أساس أن هذا معارض وهذا مرشح الدولة ، بينما نحن الدولة نفسها ، وهناك فرق بين الدولة والحكومة، لو ركزنا على المهنة ستصل الخدمات إليناً دون طلب، طالما أن هناك مجلس قوي».

### أعده للنشر؛ هيباتيا موسى 🥎

## ممثلُ وزَّارة الإرشاد في القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٦ حتى

## محمد الجارحي في لقاء بكتاب ومحرري « الشهرال » الاختيار الأمثل مجلس يستطيع الدفاع عن المهنة



التوصية والاتصالات من فلان أو علان». وأثار الجارحي مسألة شعور الزملاء بأنهم أصبحوا غرباء على النقابة ولم تعد بيتهم

كما كانت طوال الوقت فقال: «أصبحنا ندخل النقابة فنحس بالغربة ، لأن القرار لم يعد يتخذ فيها برغبة الجمعية العمومية ، فلا

بینهما یبلغ ۲ شهور». وناقش المرشح مسألة استخدام التكنولوجيا لتسهيل العمل النقابي ، فقال «إلى اليوم ندخل النقابة لنجد لوحة لإعلانات ورقية ، نستطيع عرض ذلك على شاشة أو إرسالها لأرقام الأعضاء أو وضعها على الموقع الإلكتروني للنقابة الذي يجعلك تحس أننا في عام ٢٠٠٦ وليس في ٢٠٢٣، كل ذلك يحتاج إلى تطوير». وأضاف محمد الجارحي «ليس هناك تخطيط لمصالحنا في النقابة ، وميزانيات آخر ٣ سنوات مهترئة وغير منضبطة وبها عوار كبير ، ففي النقابة أصول ليست مدرجة في الميزانية ، مثل مركز التدريب الذي تكلف ٥٥ مليون جنيه ، وكذلك الاعتماد الكلى للنقابة

على الدعم ، ميزانية النقابة العام الماضي ٢٧٠

مليون جنيه منها ٢٦ مليون لمشروع العلاج الذي

يليق بالنقابة أن يجتمع مجلسها ٦ مرات خلال

عامين ، وأن يعقد اجتماعان بفارق زمنى

ولذلك يلغى الأطباء التعاقد والخدمات المقدمة من خلال المشروع لانحس بأهميتها وحينما يتخطى العضو الحد الأقصى للعلاج لابد أن يتقدم لأعضاء المجلس بطلب إعانة ، وهذا اللفظ مهين للصحفى ، والحل ليس إنشاء مستشفى للصحفيين لأن المستشفى يحتاج حدا أدنى ٥٠٠ مليون جنيه وتشغيله يحتاج ١٠٠ مليون جنيه ، فالنقابة التي سحبت منها أرض مدينة الصحفيين في ٦ أكتوبر مرتين بسبب عدم الدفع ، كما لم تسدد غير قسط واحد من فيمة أرض المستشفى البالغة ١٧ مليونا ، لن تستطيع الحصول على نصف مليار من الدولة لبناء مستشفى ، وحتى في حالة بنائها لن تستطيع الاستغناء عن مشروع العلاج بسبب الزملاء الموجوين في الأقاليم ، وإذا كانت الكيانات الاقتصادية مثل البنوك وغيرها لم تبن مستشفيات ولجأت الى مشاريع علاج تغطى ١٠٠٪ من تكلفتها بما في ذلك صرف الأدوية، فهل يكون بناء مستشفى مفيدا؟».

يستفيد منه ٢٦ ألف شخص، بمعنى أن نصيب

الفرد ١٠٠٠ جنيه سنويا وهذا رقم هزيل ،

وأوضح الجارحي أن اعتمادنا الكلي علم دعم الدولة ، وطالما ظل هذا الوضع سيظل وختم قاتلا: «يجب أيضا تثبيت موعد صرف البدل وهذا يقتضى توفير احتياطى نقدى لمدة

تحكم الدولة قائما في مصيرنا وقرارنا. شهر واحد لدى النقابة».